

الاعتصام

فصل ومنها : بناء طائفة منهم الطواهر الشرعية على تأويلات لا تعقل .
ومنها : بناء طائفة منهم الطواهر الشرعية على تأويلات لا تعقل - يدعون فيها أنها هي المقصود والمراد لا ما يفهم العربي - مسندة عندهم إلى أصل لا يعقل وذلك أنهم فيما ذكره العلماء : قوم أرادوا إبطال الشريعة جملة وتفصيلا وإلقاء ذلك فيما بين الناس لينحل الدين في أيديهم فلم يمكنهم إلقاء ذلك صراحة فيرد ذلك في وجوههم وتمتد إليهم أيدي الحكام فصرفوا إعتناهم إلى التحيل على ما قصدوا بأنواع من الحيل من جملتها صرف الهم من الطواهر إحالة على أن لها بواطن هي المقصودة وأن الطواهر غير مرادة فقالوا : كل ما ورد في الشرع من الطواهر في التكليف والحشر والنشر والأمور الإلهية فهي أمثلة ورموز إلى بواطن .

فمما زعموا في الشرعية : أن الجنابة مبادرة الداعي للمستجيب بإفشاء سر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك ومعنى مجامعة البهيمة مقابحة من لا عهد له ولم يؤد شيئا من صدقة النجوى - وهو مائة وتسعة عشر درهما - قالوا :
فلذلك أوجب الشرع القتل على الفاعل والمفعول به وإلا فالبهيمة متى يجب القتل عليها ؟ .
والاحتلام أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محله فعليه الغسل أي تجديد المعاهدة والطهر هو التبرؤ من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام والتيمم الأخذ من المأذون إلى أن يسعد بمشاهدة الداعي والإمام والصيام هو الإمساك عن كشف السر .

ولهم من هذا الإفك كثير في الأمور الإلهية ن وأمور التكليف وأمور الآخرة وكله حوم على إبطال الشريعة جملة وتفصيلا إذ هم ثنوية ودهرية وإباحية منكرون للنبوة والشرائع والحشر والنشر والجنة والنار والملائكة بل هم منكرون للربوبية وهم المسمون بالباطنية .
وربما تمسكوا بالحروف والأعداد بأن الثقب في رأس الآدمي سبع والكواكب السيارة سبع وأيام الأسبوع سبع فهذا يدل على أن دور الأئمة سبعة وبه يتم وأن الطبائع أربع وفصول السنة أربع فدل على أن أصول الأربعة هي السابق والتالي الالهان - عندهم والناطق والأساس - وهما الإمامان - والبروج اثنا عشر يدل على أن الحجج اثنا عشر وهم الدعاة إلى أنواع من هذا القبيل وجميعها ليس فيه ما يقابل بالرد لأن كل طائفة من المبتدعة سوى هؤلاء ربما يتمسكون بشبهة تحتاج إلى النظر فيها معهم أما هؤلاء فقد خلعوا في الهذيان (الربقة) وصاروا عرضة للمز وضحكة للعالمين وإنما ينسبون هذه الأباطيل إلى الإمام المعصوم الذي زعموه وإبطال الأئمة معلوم في كتب المتكلمين ولكن لا بد من نكتة مختصرة في الرد عليهم .

فلا يخلو أن يكون ذلك عندهم إما من جهة دعوى الضرورة وهو محال لأن الضروري هو ما يشترك فيه العقلاء علما وإداركا وهذا ليس كذلك .

وإما من جهة الإمام المعصوم بسماعهم منه لتلك التأويلات فنقول لمن زعم ذلك : ما الذي دعاك إلى تصديق محمد A سوى المعجزة ؟ وليس لإمامك معجزة فالقرآن يدل على أن المراد ظاهره لا ما زعمت فإن قال : ظاهر القرآن رموز إلى بواطن فهمها الإمام المعصوم ولم يفهمها فتعلمناها منه قيل لهم : من أي جهة تعلمتموها منه ؟ أبعين قلبه بالعين ؟ أو بسماع منه ؟ ولا بد من الاستناد إلى السماع بالأذن فيقال : فلعل لفظه ظاهر له باطن لم تفهمه ولم يطلعك عليه فلا يوثق بما فهمت من ظاهر لفظه فإن قال : صرح بالمعنى وقال : ما ذكرته ظاهر لا رمز فيه أو والمراد ظاهره قيل له : وبماذا عرفت قوله أنه ظاهر لا رمز فيه بل أنه كما قال ؟ إذ يمكن أن يكون له باطن لم تفهمه أيضا حتى لو حلف بالطلاق الظاهر أنه لم يقصد إلا الظاهر لاحتمل أن يكون في طلاقه رمز وهو باطنه وليس مقتضى الظاهر فإن قال : ذلك يؤدي إلى حسم باب التفهيم .

قيل له : فأنتم حسمتموه بالنسبة إلى النبي A فإن القرآن دأب على تقرير الوحدانية والجنة والنار والحشر والنشر والأنبياء والوحي والملائكة مؤكدا ذلك كله بالقسم وأنتم تقولون : إن ظاهره غير مراد وإن تحته رمزا فإن جاز ذلك عندكم بالنسبة إلى النبي A لمصلحة وسر له في الرمز جاز بالنسبة إلى معصومكم أن يظهر لكم خلاف ما يضره لمصلحة وسر له فيه وهذا لا محيص لهم عنه .

قال أبو حامد الغزالي C : ينبغي أن يعرف الإنسان أن رتبة هذه الفرقة هي أخس من رتبة كل فرقة من فرق الضلال إذ لا تجد فرقة تنقص مذهبها بنفس المذهب سوى هذه التي هي الباطنية إذ مذهبها إبطال النظر وتغيير الألفاظ عن موضوعها بدعوى الرمز وكل ما يتصور أن تنطق به ألسنتهم فيما نظر أو نقل أما النظر فقد أبطلوه وأما النقل فقد جوزوا أن يراد باللفظ غير موضوعه فلا يبقى لهم معتمم والتوفيق بيد الله .

وذكر ابن العرب في العواصم مأخذا آخر في الرد عليهم أسهل من هذا – وقال إنهم لا قبل لهم به – وهو أن يسلب عليهم في كل ما يدعونه السؤال بـ لم ؟ خاصة فكل من وجهت عليه منهم سقط في يده وحكى في ذلك حكاية ظريفة يحسن موقعها هنا وتصور المذهب كاف في ظهور بطلانه إلا أنه مع ظهور فساده وبعده عن الشرع قد اعتمده طوائف وبنوا عليه بدعا فاحشة (منها) مذهب المهدي المغربي فإنه عد نفسه الإمام المنتظر وأنه معصوم حتى أن من شك في عصمته أو في أنه المهدي المنتظر كافر .

وقد زعم ذووه أنه ألف في الإمامة كتابا ذكر فيه أن الله استخلف آدم ونوحا وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمدا عليهم السلام وأن مدة الخلافة ثلاثون سنة وبعد ذلك فرق وأهواء وشح مطاع وهوى

متبع وإعجاب كل ذي رأي برأيه فلم يزل الأمر على ذلك والباطل ظاهر والحق كامن والعلم مرفوع – كما أخبر E : الجهل ظاهر ولم يبق من الدين اسمه ولا من القرآن إلا رسمه حتى جاء الإمام فأعاد به الدين – كما قال E : .

[بدء الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدء فطوبى للغرباء] وقال : إن طائفته هم الغرباء زعما من غير برهان زائد على الدعوى وقال في ذلك الكتاب : جاء الإمام بالمهدي وطاعته نقية لم ير مثلها قبل ولا بعد وأن به قامت السموات والأرض به تقوم ولا ضد له ولا مثل ولا ند ولا كذب تعالى الإمام عن قوله وهذا كما نزل أحاديث الترمذي و أبي داود في الفاطمي على نفسه وأنه هو بلا شك .

وأول إظهاره لذلك أنه قام في أصحابه خطيباً فقال : الحمد للإمام الفاعل لما يريد القاضي لما يشاء لا راد لأمره ولا معقب لحكمه وصلى الإمام على النبي المبشر بالمهدي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً يبعثه الإمام إذا نسخ الحو بالباطل وأزيل العدل بالجور مكانه بالمغرب الأقصى وزمانه آخر الأزمان واسمه اسم النبي E ونسبه نسب النبي A وقد ظهر جور الأمراء وامتألت الأرض بالفساد وهذا آخر الزمان والاسم الاسم والنسب النسب والفعل الفعل يشير إلى ما جاء في أحاديث الفاطمي .

فلما فرغ بادر إليه من أصحابه عشرة فقالوا : هذه الصفة لا توجد إلا فيك فأنت المهدي فبايعوه على ذلك وأحدث في دين الإمام أحداثاً كثيرة زيادة إلى الإقرار بأنه المهدي المعلوم والتخصيم بالعصمة ثم وضع ذلك في الخطب وضرب في السكك بل كانت تلك الكلمة عندهم ثالثة الشهادة فمن لم يؤمن بها أو شك فيها فهو كافر كسائر الكفار وشرع القتل في مواضع لم يضعه الشرع فيها وهي نحو من ثمانية عشر موضعاً كترك امتثال أمر من يستمع أمره وترك حضور مواظبة ثلاث مرات والمداهنة إذا ظهرت في أحد قتل وأشياء كثيرة .

وكان مذهبه البدعة الظاهرية ومع ذلك فابتدع أشياء كوجوه من التثويب إذ كانوا ينادون عند الصلاة بتواصلت الإسلام و بقيام تواصلت سوردين و باردي و وأصبح والإمام الحمد وغيره فجرى العمل بجميعها في زمان الموحدين وبقي أكثرها بعدما انقرضت دولتهم حتى إنني أدركت بنفسني في جامع غرناطة الأعظم الرضا عن الإمام المعصوم المهدي المعلوم إلى أن أزيلت وبقيت أشياء مثيرة غفل عنها أو .

غفلت .

وقد كان السلطان أبو العلاء إدريس بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي منهم ظهر له قبح ما هم عليه من هذه الابتداعات فأمر – حين استقر بمراكش – خليفته بإزالة جميع ما ابتدع من قبله وكتب بذلك رسالة إلى الأقطار يأمر فيها بتغيير تلك السنة ويوصي بتقوى الإمام والاستعانة به والتوكل عليه وأنه قد نبذ الباطل وأظهر الحق وأن لا مهدي إلا عيسى وأن

ما ادعوه أنه المهدي بدعة أزالها وأسقط اسم من لا تثبت عصمته .

وذكر أن أباه المنصور هم بأن يصدع بما به صدع وأن يرفع الحرف الذي رفع فلم يساعده الأجل لذلك ثم لما مات واستخلف ابنه أبو محمد عبد الواحد الملقب بالرشيد وفد إليه جماعة من أهل المذهب المتسمين بالموحدين فقتلوا منه في الذروة والغارب وضمنوا على أنفسهم الدخول تحت طاعته والوقوف على قدم الخدمة بين يديه والمدافعة عنه بما استطاعوا لكن على شرط ذكر المهدي وتخصيصه بالعصمة في الخطبة والمخاطبات ونقش اسمه الخاص في السكك وإعادة الدعاء بعد الصلاة والنداء عليها بتأصليت الإسلام عند كمال الأذان و بتقام تأصليت وهي إقامة الصلاة وما أشبه ذلك من سودرين و قادري و أصبح و الحمد وغير ذلك .

وقد كان الرشيد استمر على العمل بما رسم أبوه من ترك ذلك كله فلما انتدب الموحدون إلى الطاعة اشترطوا إعادته ما ترك فأسعفوا فيه فلما احتلوا منازلهم أياما ولم يعد شيء من تلك العوائد ساءت طنونهم وتوقعوا انقطاع ما هو عمدتهم في دينهم وبلغ ذلك الرشيد فجدد تأنيسهم بإعادتها .

قال المؤرخ : فيا ! ماذا بلغ من سرورهم وما كانوا فيه من الارتياح لسماع تلك الأمور واطلقت ألسنتهم بالدعاء لخليفتهم بالنصر والتأييد وشملت الأفراح فيهم الكبير والصغير وهذا شأن صاحب البدعة فلن يسر بأعظم من انتشار بدعته وإظهارها { ومن يرد ا } فتنته فلن تملك له من ا { شيئا } وهذا كله دائر على القول بالإمامة والعصمة الذي هو رأي الشيعة